



بنك الكويت الوطني
النصف الأول من العام 2024
مؤتمر المستثمرين/ المحليين
18 يوليو 2024

بنك الكويت الوطني

المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح الربع الثاني والنصف الأول من العام 2024

الأحد، الموافق 21 يوليو 2024

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الخميس الموافق 18 يوليو 2024 في الساعة الثالثة عصراً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركون من البنك:

السيد/ عصام الصقر - نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي - المدير المالي للمجموعة

السيد/ أمير حنا - رئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانشير من المجموعة المالية هيرميس (EFG Hermes)

إلينا سانثيز:

مساء الخير جميعاً.

معكم إلينا سانثيز من المجموعة المالية هيرميس. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني للربع الثاني والنصف الأول من العام 2024. ينضم إلينا اليوم نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عصام الصقر، والمدير المالي للمجموعة في بنك الكويت الوطني، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا.

سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً إلينا.

أمير حنا:

مساء الخير على الجميع. نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم.

قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تتطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية المبينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطلعية. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

كما اعتدنا في مؤتمراتنا السابقة، سنبدأ في موافاتكم ببعض الملاحظات الافتتاحية فيما يخص البيئة التشغيلية وأبرز مؤشرات الربع الثاني والنصف الأول 2024 من قبل السيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، ثم ننقل إلى السيد/ سوجيت رونغي، المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل، ثم ننقل بعد العرض اخيراً للإجابة على أسئلتكم الواردة على منصة Webex. كما يسعدنا متابعة الردود على أسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الإلكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الإلكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، ليوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

عصام الصقر:

شكراً لك أمير.

يسرني الانضمام إليكم في مؤتمر المحللين للنتائج المالية لفترتي الربع الثاني والنصف الأول من العام 2024.

في ظل تباين الأداء الاقتصادي على مستوى العالم خلال الفترة الأخيرة، فقد تباينت توقعات السوق لآفاق الاقتصاد العالمي، حيث لا تزال مستويات التضخم أعلى من المتوقع بالتزامن مع تصاعد التوترات الجيوسياسية، ما يشير إلى اتباع نهج حذر إزاء إجراءات التيسير النقدي خلال الفترة المتبقية من العام. وعلى الصعيد الإقليمي، فمن المتوقع أن يظل النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي قوياً مع استمرار أسعار النفط المرتفعة في تعزيز الأوضاع المالية لحكومات دول المنطقة ودعم خطواتها الخاصة بأجندات التنويع الاقتصادي وخطط الإنفاق الرأسمالي.

أما في الكويت، فقد استمر استقرار معدلات التضخم حيث سجل الإنفاق الاستهلاكي والائتمان التجاري ونشاط المشاريع نمواً معتدلاً، فيما نتوقع تباطؤاً متواضعاً في معدلات التضخم لتسجل 3.0% في المتوسط لهذا العام، مع استمرار عدم المرونة في أسعار بعض القطاعات. من ناحية أخرى، تشير التوقعات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي سيشهد نمواً ضعيفاً على خلفية قرارات خفض الإنتاج الخاص بتحالف أوبك بلس، في حين أن التحسن في الإنفاق الاستهلاكي والائتمان التجاري والعقارات ونشاط المشاريع حتى الآن ربما يعطي أسباباً للتفاؤل بالنمو غير النفطي في لما تبقى من العام.

علاوة على ذلك، فقد شهد نشاط المشاريع انتعاشاً كبيراً خلال الربع الثاني من العام، حيث حقق نمواً بمعدل 5 أضعاف على أساس ربع سنوي والذي يرجع بشكل رئيسي إلى النشاط المتعلق بأعمال البنية التحتية في قطاعات الإنشاءات، والنقل والطاقة والمياه. كما أن هناك توقعات واعدة فيما يخص إسناد المشاريع للفترة المتبقية من العام 2024، حيث تبلغ قيمة المشاريع المخطط طرحها خلال هذا العام حوالي 7 مليارات دينار كويتي.

وانتقالاً إلى نتائج بنك الكويت الوطني، فإننا نواصل تنفيذ استراتيجية التنويع والاستفادة من مرونة نموذج أعمالنا في مواجهة بيئة الاقتصاد الكلي المتقلبة للحفاظ على أدائنا القوي، حيث حققنا صافي أرباح بلغ 292.4 مليون دينار كويتي لفترة النصف الأول من العام، بنمو بلغ 6.2%، بينما بلغ صافي أرباحنا لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في يونيو 145.8 مليون دينار كويتي بنمو نسبته 3.3% على أساس سنوي. وفي ضوء هذه النتائج، أقر مجلس إدارة بنك الكويت الوطني توزيع أرباح نقدية نصف سنوية للمساهمين للمرة الثالثة بواقع 10 فلوس للسهم.

ويستمر نمو الإيرادات من الأنشطة المصرفية الأساسية في تعزيز أدائنا لما تتمتع به من تنوع جيد على مستوى قطاعات الأعمال. كما تواصل استراتيجية التنويع لدينا إثبات نجاحها وفعاليتها في تخفيف المخاطر وزيادة الكفاءة التشغيلية، حيث بلغ صافي الإيرادات التشغيلية 612.4 مليون دينار كويتي، بنمو نسبته 8.2% على أساس سنوي.

وفي إطار ترسيخ التزامنا بتحقيق قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصالح وتقديم تجربة مخصصة لعملائنا، فقد واصلنا الاستفادة من الأسس الصلبة التي نتمتع بها واستثمارنا الإستراتيجية على صعيد التكنولوجيا والابتكار لتحقيق أعلى العوائد وتحسين كفاءة التكلفة، حيث بلغ العائد على متوسط الأصول 1.55%، في حين بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 15.0% خلال هذه الفترة.

وعلى المستوى المحلي، يواصل البنك التركيز على تعزيز مكانته في القطاعات الرئيسية في السوق، وتوسيع قاعدة عملائه من خلال طرح المنتجات الرقمية، وتقديم مستويات متميزة لخدمة العملاء. كما يعد دورنا الطبيعي في برنامج مشاريع البنية التحتية في الكويت من أهم الأولويات لدينا من خلال التمويل المرتقب للمشاريع الوطنية الضخمة.

من جهة أخرى، يواصل كل من ذراعنا الإسلامي بنك بوبيان وعملياتنا الدولية تعزيز مساهمتها في إيرادات المجموعة ودعم استراتيجية التنوع لدينا.

كذلك، واصلت أنشطة إدارة الثروات لدينا التوسع على المستوى العالمي لترسيخ مكانتها كلاعب رئيسي في مجال إدارة الثروات.

وعلى صعيد آخر، فقد نجحنا في تعزيز ريادتنا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) من خلال إصدار سندات خضراء بقيمة 500 مليون دولار أمريكي مؤخرًا، والتي تعد أول سندات خضراء تصدرها مؤسسة مالية كويتية. كما سنواصل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعاتنا وتقديم الدعم لمبادرات التمويل المستدام والانتقالي لعملائنا.

إلى هنا أصل إلى ختام حديثي، وننتقل الآن إلى سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يستعرض معكم النتائج المالية لفترتي الربع الثاني والنصف الأول من العام 2024 بمزيد من التفصيل.

شكراً لك السيد/ عصام

سوجيت رونغي:

مساء الخير أو صباح الخير لكم جميعاً.

يسعدني تواجدي معكم اليوم لاستعراض النتائج المالية للمجموعة عن فترة النصف الأول من العام 2024.

أعلنًا مؤخرًا عن تحقيق صافي ربح قدره 292.4 مليون دينار كويتي عن فترة النصف الأول من العام 2024، بنمو بلغت نسبته 6.2% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2023، حيث تستند هذه النتائج إلى قوة الأداء التشغيلي للمجموعة كما تؤكد استمرار نمو أعمالنا.

وقبل التطرق إلى نتائجنا المالية بالمزيد من التفاصيل، أود أولاً أن أقدم لمحة مختصرة عن البيئة التشغيلية بصفة عامة خلال الفترة المالية الحالية التي يغطيها هذا التقرير.

لقد استفاد البنك من استمرار ارتفاع أسعار الفائدة واستقرار البيئة التشغيلية في الكويت. وتحسنت الأوضاع التضخمية في الولايات المتحدة وبعض الاقتصادات المتقدمة الأخرى بمرور الوقت، في حين أنه من المتوقع عموماً أن تتخفف أسعار الفائدة في الأشهر الأخيرة من العام الحالي. وفي الوقت ذاته، كانت للتطورات الجيوسياسية، سواء داخل المنطقة أو خارجها، تداعيات سلبية أثرت على البيئة التشغيلية عالمياً.

والآن نعود مرة أخرى لتغطية النتائج المالية عن فترة النصف الأول من العام 2024.

كما هو موضح في أعلى الجزء الأيسر من هذه الشريحة، يعكس تسجيل صافي ربح قدره 292.4 مليون دينار كويتي بزيادة 17.1 مليون دينار كويتي أو ما يعادل نسبة 6.2% على أساس سنوي. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى العديد من العوامل بما فيها نمو حجم الأعمال، والارتفاع النسبي لأسعار الفائدة، وتحسن الأداء التشغيلي، إذ نمت القروض والتسليفات بنسبة 5.4% على أساس سنوي، في حين ساهمت الاستثمارات في أوراق مالية في أصول المجموعة بنمو قدره 12.3% مقارنة ببيونيو 2023.

أما الجانب الأيمن من شريحة العرض فيوضح الفائض التشغيلي، أي الأرباح قبل احتساب المخصصات والضرائب، والذي بلغ في النصف الأول 385.8 مليون دينار كويتي، بنمو قدره 26.6 مليون دينار كويتي مقارنة بالنصف الأول من العام 2023. كما نما صافي الإيرادات التشغيلية بنحو 46.5 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 8.2%، فيما ارتفعت التكاليف بنحو 19.9 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل 9.6% مقارنة بالعام الماضي.

وسجل البنك صافي ربح قدره 145.8 مليون دينار كويتي عن فترة الربع الثاني من العام 2024، أي ما يعادل نفس المستوى المسجل في الربع السابق تقريباً.

كما يواصل مزيج الإيرادات التشغيلية والمبين في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض، إظهار مزيج جيد، حيث شكلت الإيرادات من غير الفوائد 21% من مصادر الإيرادات.

وسنتطرق بعد قليل بالمزيد من التفاصيل إلى أهم المحركات الرئيسية للتغيرات التي طرأت على الإيرادات والهوامش والتكاليف.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

الآن، سنلقي نظرة على صافي إيرادات الفوائد والمحركات التي ساهمت في أدائها.

يوضح الرسم البياني في أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض وصول صافي إيرادات الفوائد إلى 482.3 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2024، بنمو بلغت نسبته 11.6% مقارنة بالعام 2023، على خلفية الاستعادة إلى حد كبير من ارتفاع أسعار الفائدة ونمو حجم الإقراض والاستثمارات في أوراق مالية على مستوى القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة للمجموعة. وبالنظر إلى الرسم البياني في أعلى الجانب الأيمن من الشريحة يمكننا أيضاً ملاحظة تسجيل متوسط الأصول المدرة للإيرادات لنمو قدره 1.6 مليار دينار كويتي، أي بنسبة 4.5% مقارنة بمستويات يونيو 2023 لتصل إلى 36.1 مليار دينار كويتي.

كما نلاحظ من خلال الرسم البياني في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض تحسن متوسط صافي هامش الفائدة في النصف الأول من العام 2024 وصولاً إلى 2.69%، ليعكس بذلك تحسناً بمقدار 17 نقطة أساس مقارنة بالنصف الأول من العام 2023 بدعم من ارتفاع العائدات، وذلك على الرغم من زيادة تكلفة التمويل، حيث بلغ العائد وتكلفة التمويل في النصف الأول من العام الحالي 6.25% و4.02%، على التوالي. ويعزى ارتفاع تكلفة التمويل مقارنة بالنصف الأول من العام 2023 بصفة رئيسية إلى إعادة تسعير الودائع بأسعار السوق المتزايدة والتحول المحدود من الودائع منخفضة التكلفة إلى الودائع لأجل. ومع ذلك، اتجهت تكاليف التمويل نحو الانخفاض مؤخراً، مقارنة بالربعين الماضيين، كما أن القاعدة القوية والمستقرة لودائع عملاء التجزئة ما زالت تعود بالفائدة على المجموعة.

وفي أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض، يمكننا ملاحظة العوامل المحركة لارتفاع صافي هامش الفائدة بواقع 17 نقطة أساس على أساس سنوي، أي من 2.52% في النصف الأول من العام 2023 إلى 2.69% في النصف الأول من العام 2024، حيث ساهم كل من القروض والأصول الأخرى المدرة للفائدة المدعومة بنمو قوي في حجم أنشطة الأعمال وارتفاع أسعار الفائدة، في نمو صافي هامش الفائدة بنحو 75 نقطة أساس، إلا أن ارتفاع تكلفة التمويل أثر سلباً على صافي هامش الفائدة بنحو 58 نقطة أساس. ومنتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

نلاحظ أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض، أن إجمالي إيرادات غير الفوائد بلغ 130.1 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2024، أي أقل بنحو 3.7 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2023. ويعكس تحسن صافي الأرباح والعمولات، والذي بلغت قيمته 101.1 مليون دينار كويتي، المساهمة القوية لمختلف خطوط وأنشطة الأعمال والمناطق الجغرافية التي تعمل بها المجموعة. أما صافي أرباح التعامل بالعملة الأجنبية فاستقر عند 17.5 مليون دينار كويتي، في حين تراجعت

مصادر الإيرادات الأخرى من غير الفوائد (والتي تشمل بشكل رئيسي إيرادات الاستثمار) لتبلغ 11.5 مليون دينار كويتي، ما يعكس انخفاض التقييمات مقارنة بالعام السابق.

تنوعت مصادر إيرادات الأتعاب والعمولات، عبر نطاق واسع من المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال المختلفة التي نعمل بها، كما تعتبر أبرز مصادر الإيرادات من غير الفوائد من مصادر الأنشطة المصرفية الرئيسية والمتصلة بشكل مباشر بأنشطة الأعمال الأساسية.

وننتقل الآن إلى المصرفيات التشغيلية الموضحة في الرسم البياني أعلى الجانب الأيمن من هذه الشريحة.

لقد بلغ إجمالي المصرفيات التشغيلية 226.6 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2024، مرتفعاً بنسبة 9.6% مقارنة بالعام السابق، حيث يعكس نمو التكلفة زيادة مستويات أنشطة الأعمال في الكويت وعلى مستوى شبكة الفروع الخارجية للمجموعة، فضلاً عن الاستثمارات الموجهة نحو عدد من المبادرات الجوهرية والتقنيات والعمليات الرقمية، بما يمكّن المجموعة من تقديم أفضل الخدمات لعملائها والاستفادة القصوى من مواردها لتحسين الكفاءة التشغيلية.

وتواصل قنواتنا ومنتجاتنا الرقمية لعب دور حيوي في استقطاب وخدمة العملاء مع الارتفاع الملحوظ للمعاملات الإلكترونية والتي وصلت إلى مستويات قياسية. كما نواصل تقديم عروض على منتجات مختارة في مناطق جغرافية معينة، مثل أنشطة إدارة الثروات العالمية المعروفة الآن بـ "الوطني للثروات"، والتوسع في العمليات المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان، إلى جانب الاستفادة من شبكة فروعنا الخارجية.

ونتيجة للنمو الملحوظ الذي شهدته الإيرادات التشغيلية والتحكم في نمو التكاليف، بلغ معدل التكلفة إلى الدخل 37% في النصف الأول من العام 2024 مقابل 36.5% قبل عام.

وننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة الموضحة أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض.

لقد بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 42.7 مليون دينار كويتي في فترة الستة أشهر الأولى من العام 2024، أي بتراجع قدره 5.3 مليون دينار كويتي مقارنة بالنصف الأول من العام 2023.

وبلغت مخصصات التسهيلات الائتمانية خلال النصف الأول من العام الحالي 46.6 مليون دينار كويتي، فيما بلغت قيمة المخصصات المحددة 36.0 مليون دينار كويتي لتغطية أنشطة الأعمال الاعتيادية في

الكويت والمواقع الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، تم تجنب 10.7 مليون دينار كويتي لمخصصات عامة من ضمنها مخصصات احترازية. وما تزال المجموعة تحرص على اتباع نهجها المتحفظ في إدارة انكشافاتها الائتمانية.

وقامت المجموعة برد 4 ملايين دينار كويتي خاصة بخسائر الائتمان المتوقعة وغيرها من خسائر انخفاض القيمة الأخرى، وذلك على خلفية انخفاض متطلبات المخصصات الصافية للأصول المالية غير الائتمانية. وبلغت تكلفة المخاطر 40 نقطة أساس في النصف الأول من العام 2024 مقابل 44 نقطة أساس في النصف الأول من العام 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن المركز المالي للمجموعة ما يزال قوياً ويتمتع بمستويات عالية من الجودة الائتمانية، إلى جانب مستويات رسمة قوية يتميز بها بنك الكويت الوطني فضلاً عن قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية جيدة تساهم في تعزيز قدرة استيعاب البنك لخسائر الائتمان.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

من خلال استعراض هذه الشريحة، سأتناول بمزيد من التفاصيل جانب تنوع أرباح المجموعة عبر مختلف خطوط الأعمال.

تستمر مجموعة بنك الكويت الوطني في الاستفادة من ميزة فريدة بين البنوك الكويتية تتمثل في الانتشار الجغرافي الواسع لعملياتها وقدرتها على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية في آن واحد.

وتمثل قطاعات الأعمال المختلفة لبنك الكويت الوطني ركائز أساسية للتنوع، حيث توفر ميزة تنافسية قوية وتعزز أرباح المجموعة بدرجة عالية من المرونة.

وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات المصرفية الشخصية ساهمت بنسبة 20% و16% في صافي الإيرادات التشغيلية وأرباح المجموعة خلال النصف الأول من العام 2024، على التوالي. وبالمثل، ساهمت الخدمات المصرفية للشركات بما نسبته 13% في صافي الإيرادات التشغيلية و19% في أرباح المجموعة.

من جهة أخرى، ساهمت العمليات الخارجية للمجموعة بنسبة 24% من صافي الإيرادات التشغيلية وبنسبة 23% من أرباح المجموعة، ما يعكس قوة الأداء التشغيلي.

كما حقق بنك بوبيان، الذراع الإسلامي للمجموعة، صافي ربح قدره 49.6 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2024، مرتفعاً بنسبة 20.2% مقارنة بالنصف الأول من العام 2023 فيما يعزى ذلك إلى النمو القوي للفائض التشغيلي بنسبة 10.5% وانخفاض مخصصات خسائر الائتمان.

أما "الوطني للثروات" فساهمت بنسبة 9% و11% في الإيرادات التشغيلية للمجموعة وأرباحها، على التوالي. وتقدم "الوطني للثروات" خدمات إدارة الأصول والوساطة المالية والإقراض والودائع وغيرها من العروض المخصصة والمبتكرة للأفراد ذوي الثروات العالية والعملاء من المؤسسات، ما يعزز أجددة التنوع التي تتبعها المجموعة.

وأخيراً، تلاحظون في الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن من الشريحة مساهمة العمليات الخارجية وبنك بوبيان في إجمالي أصول المجموعة بنسبة 40% و24%، على التوالي، ما يعزز إستراتيجية التنوع لدى المجموعة.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سوف نلقي نظرة على بعض اتجاهات البنود الرئيسية في قائمة المركز المالي خلال هذه الفترة.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات 37.7 مليار دينار كويتي كما في نهاية يونيو 2024، بنمو بلغت نسبته 4.4% على أساس سنوي. وأثر انخفاض قيمة الجنيه المصري مؤخراً في مارس 2024 سلباً على قيمة بنود الميزانية العمومية بالدينار الكويتي، ما أدى إلى تراجع نسب النمو.

وسجلت قروض وسلفيات المجموعة البالغة 22.7 مليار دينار كويتي كما في نهاية النصف الأول من العام 2024 ارتفاعاً بنحو 1.2 مليار دينار كويتي، بنمو بلغت نسبته 5.4% مقارنة بالمستويات المسجلة في يونيو 2023، فيما بلغت نسبة النمو 2% خلال النصف الأول من العام الحالي. وحققت المجموعة نمواً في القروض في كل من الكويت ومواقعها الدولية، على مستوى الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية، كما عكست استثمارات الأوراق المالية نمواً على أساس سنوي بنسبة 12.3%، لتصل إلى 6.9 مليار دينار كويتي.

وعلى صعيد ودائع العملاء، أي الودائع غير المصرفية وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، فقد بلغت 21.8 مليار دينار كويتي بما يعكس نمواً بنسبة 7.6% على أساس سنوي. وواصلت المجموعة الاستفادة

من نمو الودائع المصرفية الأساسية لقطاع التجزئة. وكما هو متوقع في ظل سيناريو ارتفاع معدلات الفائدة، لاحظنا تحولاً محدوداً من الودائع منخفضة التكاليف إلى الودائع لأجل.

وتعكس القاعدة القوية والمستقرة لودائع العملاء مواصلة التركيز على جوانب استقطاب الودائع في أعمالنا، من خلال الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة لبنك الكويت الوطني وثقة العملاء به وقوة تصنيفه الائتماني.

وتشكل وداائع العملاء نسبة جيدة تبلغ 68% من إجمالي مزيج تمويل المجموعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى حفاظ المجموعة على مستويات جيدة من السيولة تتخطى بشكل مريح المعايير الرقابية ومتطلبات اتفاقية بازل 3.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

نستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية للنصف الأول من العام 2024 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

ظل معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين مستقراً عند 15% في النصف الأول من العام 2024، في حين بلغ العائد على متوسط إجمالي الموجودات 1.55% مقابل 1.53% في النصف الأول من العام 2023.

كما حافظت المجموعة على قوة واستقرار معدل كفاية رأس المال والذي بلغ 16.8%، أعلى بنسبة مريحة من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية، إذ بلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى ومعدل كفاية رأس المال الأساسي- الشريحة 1 من حقوق المساهمين 12.5% و 14.5% على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن متطلبات رأس المال الرقابي لا تشمل الأرباح المرحلية، إلا أنه يتم خصم توزيعات الأرباح المرحلية البالغة 83 مليون دينار كويتي (بواقع 10 فلوس للسهم) عند احتساب نسبة كفاية رأس المال.

وفيما يتعلق بنسب جودة الأصول، بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.52% مقابل 1.38% بنهاية ديسمبر 2023، في حين بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 248%، ما يعكس السياسة المتحفظة التي تتبعها المجموعة فيما يتعلق بالمخصصات.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

من خلال هذه الشريحة، سنتحدث بالمزيد من التفاصيل عن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمحتسبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. وحسب النظام

المتبع، يجب على البنوك العاملة في الكويت احتساب مبلغ المخصصات الائتمانية المطلوبة (أي المبلغ في الميزانية العمومية) وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ومقارنتها بخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية التي تم التوصل إليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 حسب إرشادات البنك الكويتي. ويعتمد نظام المخصصات الذي سيتم تطبيقه وبالتالي تحميله على بيان الدخل على أساس المبلغين في الميزانية العمومية، أيهما أعلى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إرشادات بنك الكويت المركزي الخاصة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مقارنة بالمعيار الأصلي ذاته.

ويوضح الرسم البياني الرئيسي أسفل الجانب الأيمن من هذه الشريحة وصول متطلبات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة كما في نهاية يونيو 2024 إلى 617 مليون دينار كويتي، أي بنفس المستويات المسجلة في ديسمبر 2023.

وعلى الرغم من أن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومتطلبات بنك الكويت المركزي يعتبران نظامين مختلفين ولا تصح مقارنتهما على هذا النحو، تجاوزت مخصصات الميزانية العمومية وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي الخسائر الائتمانية المتوقعة بنحو 314 مليون دينار كويتي، ما يوفر احتياطياً كبيراً للمجموعة لتحمل أي تأثير سلبي محتمل لحالة عدم اليقين السائدة على متطلبات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة.

وننتقل الآن إلى الشريحة الأخيرة من العرض.

قبل أن أختتم حديثي، اسمحوا لي بعرض ملخص لأدائنا المالي في النصف الأول من العام 2024.

كما أسلفت الذكر، كان الأداء التشغيلي لبنك الكويت الوطني قوياً في النصف الأول من العام 2024 على خلفية قوة الميزانية العمومية، ومستويات السيولة المريحة، ومتانة قاعدة رأس المال.

وفي ضوء استمرار التطورات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، ما زلنا متفائلين بحذر بأنه على الرغم من التحديات القائمة، إلا أن البيئة التشغيلية بصفة عامة ستظل مستقرة خلال الفترة المتبقية من العام 2024.

وننتقل الآن إلى التوقعات المستقبلية للعام المقبل.

فيما يتعلق بنمو القروض، ونظراً للأوضاع الجيوسياسية الحالية وظروف الاقتصاد الكلي عموماً، نتوقع أن يسجل النمو الإجمالي للقروض للعام 2024 نمواً متوسطاً في خانة الأحاد.

وننتقل الآن لتغطية صافي هامش الفائدة.

كما ذكرت سابقاً، تحسن صافي هامش الفائدة في النصف الأول من العام 2024 ليصل إلى 2.69% على خلفية الاستفادة من تزايد حجم أنشطة الأعمال وارتفاع أسعار الفائدة مقارنة بالنصف الأول من العام 2023. وتشير التوقعات بصفة عامة إلى أن أسعار الفائدة وخاصة المرتبطة بالاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ستبدأ في الانخفاض بدءاً من سبتمبر 2024. وفي مثل هذه البيئة، نتوقع أن يستقر معدل صافي هامش الفائدة في العام 2024 بأكمله وربما أعلى بوضع نقاط أساس مقارنة بالمستوى المسجل في العام 2023 والبالغ 2.59%.

وعلى صعيد التكاليف التشغيلية، نلاحظ زيادتها في النصف الأول من العام 2024 بنسبة 9.6% على أساس سنوي، الأمر الذي يعتبر من المؤشرات الإيجابية فيما يتعلق بمعدل الزيادة المتوقع للعام 2024 بالكامل مع مواصلة المجموعة استثمارها في الموارد البشرية والتقنيات الرقمية. وبالتالي، نتوقع أن تكون نسبة التكلفة إلى الدخل في العام 2024 في حدود أعلى مستوى الثلاثينات.

وفيما بلغت تكلفة المخاطر 40 نقطة أساس خلال النصف الأول من العام الحالي، فإننا لا نزال متفائلين بحذر تجاه استقرار البيئة التشغيلية بصفة عامة، وبالتالي نتوقع أن تتراوح تكلفة المخاطر للعام بأكمله في حدود 40 إلى 50 نقطة أساس.

ومع ذلك، ونظراً لحالة عدم اليقين على صعيد التطورات الجيوسياسية والاقتصاد الكلي بصفة عامة، نرى أنه ليس من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية محددة بشأن الإيرادات/كفاية رأس المال. ونأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع أهدافنا الداخلية، والتي تتخطى الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

وبهذا ينتهي استعراض النتائج المالية. شكراً لحسن استماعكم.

شكراً لك السيد/ عصام.

شكراً لكم جميعاً على الاستماع.

أمير حنا:

ننتقل الآن إلى الجزء الخاص بالأسئلة والأجوبة. سنأخذ استراحة لبعض الوقت بينما تردنا الأسئلة.

ثم نعود للرد على الأسئلة التي تصلنا.

السؤال الأول خاص بالعمليات الدولية، هل يمكنكم مشاركة المزيد من المعلومات حول عملياتكم الدولية مثل مصر وكيف ترون أداءها في المستقبل؟ لنبدأ بمصر ثم نتناول بقية السؤال.

عصام الصقر:

استفاد الاقتصاد المصري مؤخراً من إبرام الحكومة للعديد من صفقات الاستثمار الأجنبي والتوصل إلى اتفاق مع برنامج صندوق النقد الدولي، وهو ما انعكس إيجاباً على الجهود المبذولة لاستعادة بعض الثقة في الاقتصاد المصري وتحديداً في العملة. كما تستمر الإصلاحات، بما في ذلك بيع الأصول الحكومية، في محاولة لمواصلة جذب المزيد من التدفقات الأجنبية إلى السوق.

وقياساً على المستوى المحلي، يظل الأداء التشغيلي لعملياتنا في السوق المصري من بين الأكثر ربحية ويتمتع بعوائد واعدة. ونحن ملتزمون بالعمل من أجل الحفاظ على مسار النمو في السوق وسنغتتم الفرص لتمتية مساهمة بنك الكويت الوطني - مصر في المجموعة، والتي تبلغ حالياً أقل من 5% من إجمالي أصولنا.

سوجيت رونغي:

تشكل العمليات الدولية لبنك الكويت الوطني ركيزة هامة للغاية لاستراتيجية التنويع التي ينتهجها البنك كما أسلفنا، حيث تساهم مجموعة الفروع الخارجية عادة بحوالي 24-25% من إجمالي إيرادات وأرباح المجموعة، بينما تشكل حوالي 40% من إجمالي أصول المجموعة. وبالتالي، فإن العمليات الدولية هي من محاور التركيز الهامة بالنسبة للمجموعة.

ويعد وجودنا في المنطقة أو في المملكة المتحدة وأوروبا والولايات المتحدة وغيرها من المناطق محركاً مهماً للغاية ليس فقط من ناحية حجز الأصول، ولكنه أيضاً بمثابة امتياز مهم لاستقطاب الودائع وتنويع مصادر تمويلنا.

لذا، بشكل عام، نرى أن للعمليات الدولية مساهمة متنامية في أصول المجموعة وأرباحها.

أمير حنا:

السؤال الثاني يتعلق بصافي هامش الفائدة. بناءً على توجيهاتكم، هل تتوقعون انخفاضاً بعشر نقاط أساس في صافي هامش الفائدة خلال النصف الثاني من العام 2024؟ وهل يرجع ذلك فقط إلى انخفاض أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي، وما عدد مرات خفض الفائدة التي تتوقعون قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي وبنك الكويت المركزي بها؟

سوجيت رونغي:

من المتوقع أن يكون صافي هامش الفائدة مستقرًا وربما أعلى ببضع نقاط أساس عن نسبة 2.59% التي شهدناها العام الماضي. وبناءً على هذه التوقعات، فقد افترضنا إجراء تخفيضات لأسعار الفائدة من مرة

واحدة إلى مرتين من قبل كل من بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك الكويت المركزي. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال مرحلة رفع أسعار الفائدة، لم يقدّم بنك الكويت المركزي باتباع سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في زيادة سعر الخصم بشكل كامل.

لذا، فإن هناك حالة من عدم اليقين بشأن مدى ووتيرة خفض بنك الكويت المركزي لأسعار الفائدة، وهو ما سنرى تأثيره بشكل أوضح خلال الأرباع السنوية القادمة.

أمير حنا: لدينا سؤال عن رأس المال. كيف تنظرون إلى احتياطات رأس المال لدى المجموعة وما هو الحد الأدنى الداخلي لديكم؟

سوجيت رونغي: يتمتع بنك الكويت الوطني بمعدلات رأسمالية جيدة من حيث الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية وكذلك من حيث الاحتياطي الداخلي لدينا. وفي العادة، نعتبر أن المعدل الطبيعي للاحتياطي يتراوح بين 1.5% و2% فوق الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية لكفاية رأس المال، خاصة في نهاية العام.

أمير حنا: هل ترون أي تغيير في الاتجاهات فيما يتعلق بالطلب على قروض التجزئة؟

سوجيت رونغي: لا يزال الطلب أو إقبال العملاء على قروض التجزئة ضعيفاً إلى حد ما، ولا نتوقع أن يتغير هذا على المدى القصير في ظل عدم تحرك أسعار الفائدة. وبمجرد أن تبدأ أسعار الفائدة في الانخفاض، فمن الممكن أن نشهد حينها زيادة في الطلب على قروض التجزئة.

أمير حنا: في سياق سؤال سابق، هل تتوقعون المزيد من التوسعات الدولية النشطة؟

عصام الصقر: يستمر تمتع بنك الكويت الوطني بميزة تنافسية في السوق المحلية. وعلى الصعيد الدولي خارج الكويت، تظل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلى وجه التحديد دول مجلس التعاون الخليجي، هي الأسواق التي نركز عليها، وخاصة المملكة العربية السعودية، حيث نستفيد من السوق السعودي على جميع الجبهات من خلال تعزيز عملياتنا المتنامية بالفرص التي تتوافق مع أهدافنا الإستراتيجية.

وبالمثل، فإن أعمال إدارة الثروات ذات أهمية كبيرة لطموحاتنا الاستراتيجية حيث نواصل التوسع مع إطلاق علامتنا التجارية "الوطني للثروات".

أمير حنا: على صعيد التكلفة، تعد نسبة التكلفة إلى الدخل لدى بنك الكويت الوطني هي الأعلى بين نظرائه في منطقة الخليج، حيث يرجع جزء منها إلى الاستثمارات الاستراتيجية في التكنولوجيا. فهل لديكم هدف متوسط المدى لتعزيز الكفاءة المتوقع أن يظهر اتجاهًا للتحسن في هذه النسبة؟

سوجيت رونغي:

إن الكثير من إنفاق المجموعة موجه لتعزيز التحول الرقمي للبنك وتقديم المزيد من المنتجات الرقمية على مستوى شبكتنا. وينصب التركيز أكثر على القدرات الإضافية فيما يتعلق بخدمة العملاء، والتي قد لا تحقق بالضرورة عنصر الكفاءة بالقدر نفسه على المدى القصير.

وعلى المدى المتوسط، نتوقع أن تكون نسبة التكلفة إلى الدخل لدينا في نطاق مماثل، خاصة مع احتمال تأثر نمو الدخل بدورة انخفاض أسعار الفائدة.

أمير حنا:

هناك سؤال عن المشاريع الحكومية، بالنسبة للمشاريع الحكومية الضخمة، هل تتوقعون البدء ببعضها خلال العام 2024 أم ترجحون أن يكون ذلك خلال العام 2025؟

عصام الصقر:

كما سبق أن أشرنا، فقد شهدت أنشطة المشاريع انتعاشاً ملحوظاً خلال الربع الثاني، ونعتقد أن هذا الانتعاش سوف يستمر خلال العامين 2024 و2025، حيث إنه بعد حل البرلمان، أصبح اتخاذ القرار بيد الحكومة، مما يجعل اتخاذ القرار أكثر سهولة.

وقد أدى ذلك إلى دفع تنفيذ وإسناد المشاريع الضخمة، وشعرنا أنه في الآونة الأخيرة في مختلف القطاعات، كانت توقعات المشاريع للعام 2024 واعدة حيث بلغت قيمة المشاريع المخطط لها حتى نهاية العام 7 مليارات دينار كويتي. وسيكون هناك المزيد من عمليات إسناد المشاريع خلال العام 2025، ولكن من السابق لأوانه إعطاء أرقام معينة في هذا الوقت.

أمير حنا:

هل يشمل القطاع الدولي القروض والأصول الخاصة بفروع دول مجلس التعاون الخليجي؟ الإمارات والبحرين والمملكة العربية السعودية.

سوجيت رونغي:

نعم، هذا صحيح. يشمل القطاع الدولي القروض والأصول على مستوى فروعنا في دول مجلس التعاون الخليجي وعملياتنا الدولية في المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة وسنغافورة والصين وغيرها.

أمير حنا:

هل هناك تحديثات خاصة بقانوني الدين العام والرهن العقاري والضرائب على الشركات؟

عصام الصقر:

بالنسبة لقانون الدين العام، لم يطرأ أي تطور جوهري في الموضوع لكن الحكومة تدرك أهميته مع التركيز أكثر على إصلاح الموازنة كخطوة لضبط الاختلالات.

أما فيما يتعلق بقانون الرهن العقاري، فقد أصدر البرلمان السابق القوانين والمبادرات الأساسية المتعلقة بالإسكان، ونرى وجود المزيد من الفرص لتميرير هذا القانون مع اقتراب طلبات الإسكان المعقدة من 100 ألف طلب، ما يجعل الحاجة إلى آلية لتمويل الإسكان أكثر إلحاحاً.

أمير حنا:

وفيما يتعلق بضريبة الشركات، سوجيت؟

سوجيت رونغي:

على صعيد ضريبة الشركات، فقد وقعت الكويت على اتفاقية للانضمام إلى الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وحسب علمنا، فإن العمل يجري على قدم وساق في وزارة المالية الكويتية من أجل صياغة قانون لضريبة الشركات، والذي نتوقع أن يكون جاهزاً بحلول نهاية هذا العام.

أمير حنا:

جاءت إيرادات الرسوم والعمولات في النصف الأول ثابتة إلى حد كبير مقارنة بالعام الماضي، فما هي العوامل التي أدت إلى هذا التباطؤ؟

سوجيت رونغي:

لاحظنا خلال فترة الستة أشهر الحالية أنه على الرغم من استمرار المساهمة القوية لإيرادات الرسوم والعمولات في إجمالي الإيرادات، إلا أن نموها السنوي كان ضعيفاً إلى حد ما.

ويمكن أن يعزى ذلك إلى اختلافات التوقيت، والإيرادات والرسوم غير المتكررة في العام الماضي، وكذلك انخفاض معدل النمو في الإنفاق الاستهلاكي. ومع ذلك، نأمل أن يكون نمو إيرادات الرسوم والعمولات للفترة الكاملة للعام 2024 في نطاق متوسط من رقم واحد.

أمير حنا:

هناك سؤال آخر متعلق بالمشاريع وأعتقد أننا تناولنا معظمه، لكن تكلمة السؤال تخص بالأساس الأخبار الخاصة بتحديد سقف للإنفاق الحكومي.

أعتقد أن ما يهمنا في هذه النقطة أننا نعتقد أن تحديد سقف للإنفاق سيركز بشكل أساسي على النفقات الجارية بدلاً من النفقات الرأسمالية، حيث نرى أن الحكومة تطرح مشاريع ضخمة كبيرة ونأمل أن نشهد وضع حد أقصى على جانب النفقات الجارية بينما يمضي التوسع في جانب النفقات الرأسمالية قدماً؛ وهو ما سيغذي بالتأكيد توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

أمير حنا:

ما هو معدل نمو القروض المستهدف في المملكة العربية السعودية أو أي معدلات مستهدفة لحصص البنك من إجمالي الأنشطة التجارية؟ تفضل سوجيت؟

سوجيت رونغي:

تظل المملكة العربية السعودية من الأسواق المهمة من حيث النمو في عملياتنا الدولية. ومع ذلك، فإننا نلتزم بنهجنا المحافظ فيما يتعلق بتقديم التسهيلات الائتمانية لقطاعات أو شركات محددة في المملكة العربية السعودية، وبالتالي سيكون نمو القروض المستهدف لدينا متوافقاً مع ممارسات إدارة المخاطر لدينا.

كما أننا نعمل على تعزيز نمو أعمال إدارة الثروات في المملكة العربية السعودية من خلال مجموعة "الوطني للثروات". ومن المتوقع أن تقوم شركتنا التابعة في المملكة العربية السعودية بتوسيع عروض العملاء من خلال الصناديق وخدمات إدارة الثروات الأخرى.

أمير حنا:

إذا نظرت الحكومة في الإصلاحات المالية والتخفيضات المحتملة للإنفاق الجاري، فهل ترون أن هذا الاحتمال سيكون له أثر سلبي على الإنفاق الاستهلاكي والائتمان الاستهلاكي؟

سوجيت رونغي:

أعتقد أن هذا السؤال يتضمن عدة جوانب. وفيما يتعلق بالإنفاق الاستهلاكي، فقد لا يتأثر بشكل مباشر بالتخفيضات المحتملة في الإنفاق الحكومي. وفي الواقع، فإنه مع تنفيذ المشروعات المسندة، يمكن أن يزيد الإنفاق الإجمالي حيث سيكون هناك تأثير تدريجي. وبالمثل، فإنه سيؤدي إلى زيادة الطلب على الائتمان الاستهلاكي في المستقبل.

أمير حنا:

شكراً جزيلاً لكم جميعاً على حسن الاستماع. أعتقد أننا بذلك قد أجبنا عن جميع الأسئلة التي وردتنا اليوم. وكما سبق أن ذكرنا، في حال وجود أي أسئلة للمتابعة، يرجى إرسال استفساراتكم إلينا على عنوان البريد الإلكتروني الخاص بإدارة علاقات المستثمرين بالبنك وسنقوم بالرد عليها في أقرب وقت.

أتوجه بالشكر للإدارة التنفيذية لبنك الكويت الوطني والشكر موصول لك إيلينا على هذه المكالمة.

شكراً جزيلاً لك.

إيلينا سانثيز: